



Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

تقرير

التمييز والاستبعاد يحولان دون وصول المهمشين الى العدالة في اليمن

نوفمبر 2024



مقدمة

يمثل المهمشين أقلية في اليمن حيث يُقدّر عددهم بما يتراوح بين 500 ألف و3.5 مليون شخص¹. ويحتلون أدنى مرتبة في التسلسل الهرمي الاجتماعي في اليمن وقد عاشوا لقرون خارج المجتمع العام². ويُعتبر مصطلح "المهمشين" مصطلح حديث ويستمر العديد من اليمنيين في استخدام العبارة "الأخادم" (الخدم) بدلاً من ذلك³.

ويتعرّض المهمشين للاستبعاد المنهجي من الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مما يؤدي إلى تفاقم معدلات الفقر المرتفعة للغاية⁴. وقد وصفت الأمم المتحدة وجماعات حقوق الإنسان التمييز الذي يواجهه المهمشين بأنه "تمييز قائم على العمل والنسب"، ويُعرف أيضًا بالتمييز القائم على الطبقة الاجتماعية على غرار وضع المنبوذين في الهند⁵.

حول تحالف ميثاق العدالة لليمن:

ميثاق العدالة لليمن هو عبارة عن ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني الذين يتحدون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن. تتمثل مهمة التحالف في مناصرة حقوق جميع الشعب اليمني خصوصًا الفئات الضعيفة والمهمشة بدرجة أكبر. يلتزم التحالف بمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي أبتليت بها اليمن عبر سنوات من الصراع والعنف. يعمل هذا الميثاق على تمكين الشعب اليمني من المطالبة بحقوقه وزيادة وعيه بشأن الانتهاكات ومناصرة العدالة والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. يسترشد هذا الميثاق بمبادئ احترام كرامة الإنسان والمساواة والعدالة وعدم التمييز. يعتقد التحالف أنه يمكن لأعضائه من خلال التعاون إنهاء الإفلات من العقوبة وتقديم الدعم المهمّ وتعويض الضحايا والتي تساهم في مستقبل أكثر سلامًا وعدلاً وازدهارًا لليمن.

على سبيل المثال، يُمنع المهمشين عادةً من الزواج من خارج مجتمعاتهم.⁶ وكذلك يُمنعون من حمل السلاح الذي يُعدّ رمز للفخر في المجتمع اليمني.⁷ وحين سُمح لهم بحمله فقد كان ذلك خلال النزاع الحالي من أجل القتال مع أو ضد أطراف الصراع ولكن استغلالاً لظروفهم الاقتصادية. ويفرض بعض اليمنيين من أصول قبلية أو هاشمية مصافحة المهمشين، وإذا اضطروا إلى ذلك، فإنهم يغطون أيديهم بقطعة قماش أو منديل.⁸ يتعرّض الأطفال المهمشين بشكل روتيني للتنمر في المدرسة من قبل الطلاب والمعلمين الآخرين، كما تنخفض مستويات مشاركتهم في التعليم ونجاحهم في التعليم مقارنة بأقرانهم.⁹ ويشتكي المهمشين من حرمانهم من الرعاية الطبية في المستشفيات، أو من حصولهم عليها دون المستوى بسبب التمييز.¹⁰

في المجال الاقتصادي، يعمل المهمشين عادةً في وظائف وضيعة كعمال نظافة وماسحي أحذية وجامعي خردة وماسحي سيارات وحمالين وغير ذلك من المهن التي يعتبرها المجتمع اليمني الأوسع غير مرغوب فيها بالإضافة إلى التسول.¹¹ وعندما يعملون مع أفراد غير مهمشين، يشتكي المهمشين من أنهم يحصلون على أجور أقل منهم بالإضافة إلى مواجهة أشكال أخرى من التمييز في التوظيف مثل الحرمان من الحصول على الإجازات.¹²

أما بالنسبة للظروف المعيشية، يُقيم المهمشين عادةً في الأحياء العشوائية في أطراف المدن.¹³ وكثير من منازلهم عبارة عن مساكن مكتظة وتتكون من غرفة واحدة بينما البعض الآخر عبارة عن خيام وملاجئ مؤقتة معرضة لخطر الانجراف أثناء الفيضانات.¹⁴ وكشفت دراسة أجريت عام 2014 على 9200 أسرة من المهمشين في تعز أن أقل من 10% منهم يحصلون على المياه عبر الأنابيب مقارنة بـ 29% من عامة السكان.¹⁵

الحكومة اليمنية تعترف رسمياً بالتمييز الذي يتعرّض له المهمشين

اعترفت الحكومة اليمنية رسمياً في عام 2013 بأن المهمشين يتعرّضون للتمييز على نطاق واسع. وذكرت الحكومة في تقريرها الدوري الثالث المقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

"الأخدام [أي المهمشين] هم فئة مهمشة في قاع البنية الاجتماعية اليمنية. والغالبية العظمى منهم من ذوي البشرة السمراء ويعيشون في عزلة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية... ومن الواضح أن هذه الفئة، التي لا تتمتع بأي وزن اجتماعي وتفتقر إلى التمثيل السياسي، لا تشارك في الحياة المدنية والسياسية العامة وتعرّض لتمييز اجتماعي على نطاق واسع وهو متجذر في الثقافة المحلية. كما يتعرّض أفرادها للاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي".¹⁶

تزايد الضحايا وتقليص فرص الوصول إلى العدالة

لقد أبلغ المهمشين منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام عن اعتداءات لفظية وجسدية تعرّضوا لها بانتظام.¹⁷ ويشمل ذلك حالات مروعة من التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي ضد النساء والأطفال المهمشين.¹⁸ وتعرّض النساء المهمشات لخطر الاعتداء الجنسي بشكل متزايد بسبب عملهن والتسول في الشوارع والعزلة الاجتماعية والإقامة في سكن غير لائق والنظرة المتحاملة ضدهن التي تعتبرهن بدون أخلاق وشرف وما إلى ذلك.¹⁹ وتسهم عوامل مماثلة في ارتفاع معدلات الاعتداء الجنسي على الأطفال المهمشين.²⁰

عندما يقعون ضحية للجريمة، أفاد الضحايا المهمشين أن السلطات تتجاهلهم أو تسيء معاملتهم.²¹ وعلاوة على ذلك، يصعب وصولهم إلى الوساطة التقليدية والقبلية التي تعمل إلى جانب نظام العدالة الرسمي.²²

وحق عندما يتم إلقاء القبض على مرتكبي الجرائم ضد المهمشين ومحاكمتهم، فإنهم كثيراً ما يفلتون من العقاب عندما يتدخل أشخاص ذوو نفوذ نيابة عن الجناة أو بسبب الرشوة أو التمييز المتفشي ضد المهمشين داخل الشرطة والقضاء.²³ ويتعرض المهمشين، الذين يكونوا ضحايا الجرائم الخطيرة، غالباً للضغط لقبول الدية، مما يقلل بشكل كبير من عقوبة الجاني.^{24، 1}

لقد أضعفت الحرب الحالية نظام العدالة في اليمن وأدت إلى تفتيته²⁵ وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع من قبل جميع الأطراف الفاعلة في الصراع.²⁶ وأبلغت المجتمعات المهمشة في بعض بؤر الصراع الساخنة مثل تعز عن سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان ضدها دون أمل في الحصول على أي عدالة أو تعويض.^{27، 2}

يتناول هذا التقرير بالتفصيل حالتين من انتهاكات حقوق الإنسان في تعز حيث استحالت وصول الضحايا إلى العدالة نتيجة لوضعهم الاجتماعي الضعيف و / أو حالتهم المادية المتردية بسبب كونهم مهمشين.

وقد وثق تحالف ميثاق العدالة لليمن كلتا الحالتين من خلال إجراء مقابلات مع أفراد أسر الضحايا. وقد أعطى الضحايا أو الأوصياء القانونيون لهم موافقة مستنيرة على نشر هاتين الحالتين. وقد استخدمت أسماء مستعارة في كلتا الحالتين لحماية الضحايا، في حين تم تغيير أو حذف بعض التفاصيل الرئيسية للحالة الأولى لإخفاء هوية الطفل الضحية.

الحالة رقم 1 - الاعتداء الجنسي على سميرة التي تبلغ أربع سنوات

في أواخر عام 2023، دخل رجل في تعز إلى منزل أسرة من المهمشين المحليين واعتدى جنسياً على طفلة في الرابعة من عمرها تدعى سميرة. أخبرت سميرة والدتها عن الاعتداء، فأخذتها إلى المستشفى لتلقي الإسعافات الأولية. بعد ذلك، أبلغت عائلة سميرة الشرطة المحلية بالحادثة التي بدأت في التحقيق في ذلك.

الجاني والضحية كلاهما أقارب من نفس العائلة الممتدة وينتميان إلى المجتمع المهمش. لكن الجاني يتمتع بحالة مادية أفضل وله العلاقات مع المسؤولين الأمنيين المحليين. على النقيض من ذلك، فإن عائلة سميرة فقيرة حيث يعمل والدها في غسيل السيارات في السوق – وهي إحدى الوظائف ذات الأجور المنخفضة المتاحة للمهمشين.

بعد الاعتداء الجنسي، حاول الجاني إقناع والده سميرة، نورا، بقبول مبلغ من المال مقابل التنازل عن حقها في متابعة إجراءات العدالة بما في ذلك الدية.³ لكنها رفضت هذا العرض مما أغضب عائلتها التي طردتها من الحي.

بعد ذلك، التقى الجاني وأقاربه بوالد سميرة وضغطوا عليه ليقبل الحصول على تعويض مقابل التنازل عن حقوقه في متابعة الانتصاف القانوني. وافق والد الطفلة على هذا العرض وأخبر زوجته نورا أنها إذا أرادت متابعة القضية أكثر من ذلك، فستتابعها بمفردها. ذهبت نورا إلى الشرطة وطلبت منهم المضي قدماً في التحقيق. فاعتقلوا الجاني وأحالوه إلى النيابة العامة.

اضطرت نورا قبل المحاكمة إلى بيع لوحة الطاقة الشمسية والبطارية في منزلها لجمع ما يكفي من المال لتوكيل محامٍ. ووفقاً للمحامي الذي تحدث مع تحالف ميثاق العدالة لليمن، تضمنت الأدلة التي قُدمت في المحاكمة التقرير الطبي الذي يشير إلى تعرض سميرة للاعتداء الجنسي بالإضافة إلى وثيقة التزام من

¹ الدية والأرض هي شكل من أشكال التعويضات المالية عن الإصابات الجسدية أو الوفاة التي حددها الشريعة الإسلامية. يجيز القانون اليمني للمجني عليه أو لأُسْرته قبول الدية كبديل عن العقوبة المغلطة. انظر القرار الجمهوري بالقانون رقم 12 لسنة 1994 بشأن الجرائم والعقوبات، المادتان 55 و70، يمكن الاطلاع عليه على: http://agoyemen.net/lib_details.php?id=5

² في يوليو 2024، قال نعمان الحديفي - أبرز ممثلي مجتمع المهمشين على الساحة الوطنية – إن "كل البلاوي والمصائب حق السود تجمعت كلها في محافظة تعز". وقد قام الحديفي وآخرين بالإبلاغ عن العديد من حالات الانتهاكات القائمة على التمييز ضد المهمشين في تعز في عامي 2023 و2024 بما في ذلك سلسلة من الاعتقالات التعسفية من قبل السلطات ومقتل رجلين على الأقل على يد الأجهزة الأمنية والاعتداءات ومصادرة الأراضي من قبل السكان. انظر: نعمان الحديفي، منشور على موقع X (تويتر سابقاً)، 27 نوفمبر 2023؛ صوت المهمشين، "سلسلة انتهاكات تطل المهمشين في الشميتين في تعز"، بدون تاريخ؛ صوت المهمشين، "اعتقال ناشط وضرب عامل نظافة: انتهاكات جديدة تطل المهمشين في تعز"، بدون تاريخ؛ صوت المهمشين، "تعز: الاعتداء بالضرب على امرأة من المهمشين من قبل رجال من ذوي النفوذ"، بدون تاريخ.

³ يجيز القانون اليمني للمجني عليه أو أهله التنازل عن حقهم في المطالبة بالدية والفضاص في القضايا الجنائية. انظر القرار الجمهوري بالقانون 12 لسنة 1994 بشأن الجرائم والعقوبات، المواد 55، 70-71.

الجاني انه يدفع تعويض لأب الطفلة ويقوم بمرضاته لكن المحكمة لم تعمل بهذه الوثيقة. كما استمعت المحكمة إلى الشهود الذين اتصل بهم الجاني للتوسط بينه وبين والد سميرة بعد قيامه بالاعتداء الجنسي.

قضت المحاكمة ببراءة المتهم وقالت نورا أن صلة المتهم بمسؤولي الأمن المحليين هي التي ضمنت الحكم ببراءته. وقد أخبرت نورا تحالف ميثاق العدالة لليمن أنها تريد الطعن في حكم المحكمة، لكنها لا تملك مبلغ 50 ألف ريال يمني (حوالي 25 دولار أمريكي) الذي طلبه محامها من أجل الاستئناف.

الحالة 2 - سجن أحمد أثناء إصابة طفله بمرض خطير

في يوليو الماضي عانى ابن أحمد الرضيع نبيل من حصى متكررة تفاقمت في أغسطس. غادر أحمد المنزل ليجمع المال لعلاج ابنه في المستشفى، عندما اتصل به مكتب قائد الشرطة المحلية وطلب منه الحضور. أوضح أحمد أنه معه حالة مرض، لكن الشرطة أكدت أن الزيارة ستكون قصيرة.

وعندما وصل أحمد إلى مركز الشرطة، أمر مدير مكتب قائد الشرطة باحتجازه. واطلع تحالف ميثاق العدالة لليمن على نسخة من أمر احتجازه الموقع من مدير المكتب. كانت ذريعة احتجازه هي نشوب خلاف بين مجتمع المهمشين المحلي وسكان بناية مجاورة من ذوي البشرة الفاتحة حول جلوس الأول بالقرب من هذه البناية. تقدم أحد سكان البناية بشكوى إلى الشرطة مدعيًا أن المهمشين كانوا يجلسون ويلقون بقمامتهم بالقرب من مدخل البناية وزعم أن ذلك ينشر الأمراض والأوبئة التي تفتك بجيرانه.

طلبت الشرطة من أحمد، الذي يعدّ الممثل لمجتمعه المحلي، أن يوقع على وثيقة يتعهد فيها بعدم جلوس المهمشين بالقرب من البناية السكنية. وفي اليوم التالي، تم احتجاز أحمد بحجة انتهاك هذا التعهد، ويؤكد أحمد بأنه لم يتم استجوابه أو منحه الفرصة ليدافع عن نفسه ضد هذه التهمة. على أي حال، كان من الواضح أن احتجازه تم على أساس التمييز ضد المهمشين.

ناشد أحمد الشرطة طوال فترة احتجازه لتفرض عنه ليأخذ ابنه إلى المستشفى. لم تلقِ توسلاته أذانًا صاغية وكذلك توسلات والد أحمد الذي زار قسم الشرطة. احتجزت الشرطة أحمد لمدة خمس ساعات كاملة. وخلال هذه الفترة، لم يتمكن من معرفة حالة ابنه لأن زوجته لا تملك هاتفًا.

وفور إطلاق سراحه، عاد أحمد إلى المنزل وأخذ نبيل إلى المستشفى حيث أخبروه بأنه تأخر في علاج ابنه. عولج نبيل في المستشفى وبدأ أن حالته تحسنت في البداية، لكن في اليوم التالي بدأ يتقيأ. نُقل إلى طبيب أطفال الذي وصف له مرض الطفل وصرف له دواءً. في اليوم التالي تدهورت صحة نبيل أكثر فأكثر، ونُقل إلى المستشفى حيث توفي بسبب نزيف في الدماغ.

وقال أحمد لتحالف ميثاق العدالة لليمن إنه اشتكى لمسؤولين محليين من أن سجنه قد أضر العلاج الطبي بالغ الأهمية لابنه الراحل، ولكنه يقسم "بالله بأنهم لم يكتزنوا". وعما إذا كان قد حصل على مواساة من الشرطة منذ وفاة ابنه، أجاب أحمد: "لم يقولوا شي، مات خادم."

التأثير على مجتمع المهمشين

تُعتبر العوائق التي تمنع الضحايا من المهمشين من الوصول إلى العدالة شديدة ومنتشرة لدرجة أن بعض الضحايا يفضلون عدم إبلاغ الشرطة. وقد وثق مركز صنعاء عدة حالات من هذا القبيل في تقرير صدر في يونيو 2021.²⁸ ومن بين هذه الحالات عائلات خمسة أطفال من المهمشين تعرضوا للاغتصاب في عدن ولم يبلغوا عن الجرائم لأنهم اعتقدوا أن العدالة لن تتحقق لهم وأن أطفالهم سيكونون أكثر أماناً بهذه الطريقة. وفي حادثة أخرى من عدن في عام 2020، أنكر والدا طفل من المهمشين، تعرض ابنهما للاغتصاب من قبل مجموعة من الصبية في عدن ليحموا طفلهما.

التحليل القانوني

لقد صنفت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان التمييز الذي يواجهه المهمشين على أنه تمييز على أساس العمل والنسب.²⁹ ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساس ذلك.³⁰ ويُعتبر حظر التمييز العنصري - بما في ذلك التمييز على أساس العمل والنسب -³¹ معترف به عمومًا كقاعدة قطعية في القانون الدولي العرفي، مما يعني أن هذا الحظر إلزامي.³²

كما أن القانون الدولي يُلزم الدول باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التمييز على أساس العمل أو النسب.³⁴ وينص القانون الدولي على أن جميع الأشخاص الذين يواجهون التمييز على أساس العمل والنسب "لهم الحق في التمتع على قدم المساواة مع الآخرين بجميع الحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية."³⁵ وتشمل هذه الحقوق الحق في تحقيق العدالة بشكل منصف.³⁶

في الحالتين اللتين تناولهما هذا التقرير، حُرِم ضحايا المهمشين في اليمن من الحق في تحقيق العدالة بشكل منصف بسبب عدم الدعم الاجتماعي و/أو الحرمان الاقتصادي المرتبط بوضعهم المهمش.

في الحالة الأولى، وهي قضية الاعتداء الجنسي على سميرة البالغة من العمر أربع سنوات، تعرضت والدة الضحية للنهب من قبل أسرتها بسبب عدم قبولها دفع تعويضات مالية مقابل تنازلها عن القضية، وغالبًا ما يتعرض الضحايا المهمشين للضغوط لقبول مثل هذه التعويضات.²⁴ وأدى فقرها المدقع إلى بيع لوحة الطاقة الشمسية والبطارية في منزلها لدفع تكاليف المحامي. وقضت المحاكمة التي أعقبت ذلك بالحكم ببراءة الجاني، وتعتقد والدة الضحية أن ذلك كان نتيجة لوضع الجاني الاجتماعي والاقتصادي الأفضل وعلاقاته مع المسؤولين الأمنيين وتأثيره على الشهود. وعلاوة على ذلك، لم تستطع جمع نحو 25 دولار أمريكي اللازم لاستئناف الحكم وتحقيق العدالة لابنتها.

وفي الحالة الثانية، تم احتجاز أحمد نتيجة للتمييز العنصري أثناء مرض طفله الخطير بسبب شكوى تقدم بها أحد سكان المنطقة من ذوي البشرة الفاتحة الذي لم يرغب في مواجهة جيرانه من المهمشين. وبعد وفاة ابنه المفاجئة، تقدم بشكوى إلى العديد من المسؤولين المحليين بشأن احتجازه التعسفي، ولكن تم تجاهلها. ومن وجهة نظره، تم تجاهل شكواه لأنه أحد أفراد المجتمع المهمش.

إلى

الحكومة اليمنية:

← تماشياً مع التزامات اليمن بموجب القانون الدولي، يجب اتخاذ تدابير فورية لضمان حصول المهمشين على حقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين بما في ذلك الحق في تحقيق العدالة بشكل منصف. وينبغي أن تركز الجهود في المناطق التي يشير قادة المهمشين إلى تكرار الانتهاكات فيها مثل تعز. وقد حدّدت التقارير السابقة بشأن المهمشين العديد من التدابير الممكنة بما في ذلك:³⁷

- ← توفير المساعدة القانونية للمهمشين ضحايا الجريمة أو انتهاكات حقوق الإنسان.
- ← تعديل قانون العقوبات اليمني للتعامل مع الدافع التمييزي في جرائم العنف كظرف مشدّد على النحو المنصوص عليه في أفضل الممارسات الدولية.
- ← الاعتراف رسمياً بأن الأطفال المهمشين معرّضون للخطر بشكل كبير ويحتاجون إلى حماية خاصة ترعاها الدولة ووضع تشريعات وسياسات لحماية الأطفال المهمشين من العنف الجنسي والجسدي والنفسي. وهذا يتماشى مع التزامات اليمن بموجب اتفاقية حقوق الطفل بحماية الأطفال من جميع الأعراق والأصول العرقية/ الاجتماعية من جميع أشكال العنف بما في ذلك الاعتداء الجنسي.³⁸

إلى

اللجنة الوطنية

للتحقيق في الانتهاكات

المزعومة لحقوق

الإنسان:

← إعطاء الأولوية لتوثيق حالات ضحايا المهمشين من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في التقارير الدورية القادمة للفت الانتباه الوطني والدولي لهذه القضية. القيام بدراسة خاصة لتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي يعاني منها المهمشين بشكل عام والنساء والأطفال المهمشين بشكل خاص.

إلى

منظمات حقوق الإنسان

اليمنية المعنية بالقضايا

الاجتماعية:

← القيام بحملات توعية عامة تسلط الضوء على ظلم التمييز ضد المهمشين وحقيقة أن المهمشين جزء لا يتجزأ من المجتمع اليمني. التركيز على توثيق ونشر انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهمشين.

حول برنامج الأدلة الاستقصائية لحقوق الإنسان الموسع في اليمن:

يهدف برنامج الأدلة الاستقصائية لحقوق الإنسان الموسع في اليمن إلى زيادة الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها في اليمن عن طريق تمكين المجتمع المدني اليمني من مناصرة العدالة والمساءلة من خلال توثيق حقوق الإنسان ونقل الأخبار وجهود المناصرة. يعمل هذا البرنامج على أن يقوم بشكل منهجي بتوثيق الأدلة، التي تم الحصول عليها من مجموعة متنوعة من المصادر، والاحتفاظ بها وتأكيداتها وتحليلها وإعداد تقارير عنها، حيث تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الأطراف المتورطة في الصراع اليمني. تم تلخيص نتائج هذا التحليل وعرضها في مجموعة من التقارير التحقيقية التي تركز على حوادث محددة لانتهاكات حقوق الإنسان. كما يدعم هذا البرنامج الجهود التي يبذلها شركاء منظمات المجتمع المدني اليمنية للقيام بالمناصرة الاستراتيجية والتوعية المجتمعية والتدخل من أجل إشراك الضحايا والناجين على الصعيد المحلي والدولي.

اتصل

Info@justice4yemenpact.org

- ¹ "وضع حقوق الإنسان في اليمن: تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" (A/HRC/30/31)، مجلس حقوق الإنسان، 7 سبتمبر 2015، الفقرة 77، <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g15/200/71/pdf/g1520071.pdf>
- ² A/HRC/30/31، 7 سبتمبر 2015، الفقرة 77؛ "وضع حقوق الإنسان للأخدام في اليمن: مذكرة مشتركة بين المنظمات غير الحكومية تتعلق باليمن للدورة السابعة عشرة للاستعراض الدوري الشامل المقرر عقدها في 14 يناير 2014"، الشبكة الدولية للتضامن مع الداليت وشبكة كل الشباب من أجل المجتمع والتنمية، يونيو 2013، الصفحات 1-2، <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g15/200/71/pdf/g1520071.pdf>
- ³ من ليل إلى ليل أشد ظلاماً: التصدي للتمييز وعدم المساواة في اليمن"، صندوق إكول رايتس فاند "إكول رايتس فاند"، يونيو 2018، الصفحة 87، https://www.equalrightstrust.org/ertdocumentbank/Yemen_EN_online%20version.pdf
- ⁴ A/HRC/30/31، 7 سبتمبر 2015، الفقرة 77؛ "من ليل إلى ليل أشد ظلاماً: التصدي للتمييز وعدم المساواة في اليمن"، "إكول رايتس فاند"، يونيو 2018، الصفحات 197-200؛ 'النظر في التقارير التي قدمتها الدول الأطراف بموجب المادتين 16 و17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - التقارير الدورية الثالثة للدول الأطراف المقرر تقديمها في عام 2013 - اليمن' (E/C.12/YEM/3)، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرات 32-34، متاح على الرابط: <https://tinyurl.com/45nnc34x>
- ⁵ "تقرير المقررة الخاصة المعنية بقضايا الأقليات" (A/HRC/31/56)، مجلس حقوق الإنسان، 28 يناير 2016، الفقرة 37 <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g16/013/73/pdf/g1601373.pdf>؛ A/HRC/30/31، 7 سبتمبر 2015، الفقرة 77؛ "نحو هوية عالمية موحدة: إطار عمل بشأن التمييز القائم على أساس العمل والنسب بما في ذلك الطبقة الاجتماعية"، المنتدى العالمي للمجتمعات التي تعاني من التمييز على أساس العمل والنسب، 29 أغسطس 2023، الصفحة 8، <https://globalforumcdwd.org/towards-a-unifying-global-identity-a-framework-on-discrimination-based-on-work-and-descent-including-caste-2/>
- ⁶ "حتى الحرب تميز: الأقليات اليمنية المنفية داخل الوطن، رانيا الراجي، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، يناير 2016، الصفحة 12، <https://minorityrights.org/app/uploads/2024/01/mrg-brief-yemen-jan16.pdf>
- ⁷ "العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية [التي تساهم في] معاناة المهمشين"، محمود رزق، إنصاف للحقوق والتنمية، 8 سبتمبر 2020، <https://insaf-ye.org/ar/archives/2277>؛ "وضع حقوق الإنسان في اليمن: مذكرة مشتركة لمنظمات غير حكومية متعلقة باليمن للدورة السابعة عشر للاستعراض الدوري الشامل المقرر عقدها في 14 يناير 2014"، الشبكة الدولية للتضامن مع الداليت وشبكة كل الشباب للمجتمع والتنمية، يونيو 2013، صفحة 2
- ⁸ "العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية [التي تساهم في] معاناة المهمشين"، محمود رزق، إنصاف للحقوق والتنمية، 8 سبتمبر 2020
- ⁹ "من ليل إلى ليل أشد ظلاماً: التصدي للتمييز وعدم المساواة في اليمن"، 'صندوق إكول رايتس فاند، يونيو 2018، الصفحات 208-209؛ 'وضع حقوق الإنسان للأخدام في اليمن: مذكرة مشتركة للمنظمات غير الحكومية المتعلقة باليمن للدورة السابعة عشر للاستعراض الدوري الشامل المقرر عقدها في 14 يناير 2014"، الشبكة الدولية للتضامن مع الداليت وشبكة كل الشباب من أجل المجتمع والتنمية، يونيو 2013، صفحة 2
- ¹⁰ "من ليل إلى ليل أشد ظلاماً: التصدي للتمييز وعدم المساواة في اليمن"، صندوق إكول رايتس فاند، يونيو 2018، الصفحات 212-214
- ¹¹ "من ليل إلى ليل أشد ظلاماً: التصدي للتمييز وعدم المساواة في اليمن"، صندوق إكول رايتس فاند، يونيو 2018، الصفحات 210-212؛ E/C.12/YEM/3، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرة 34؛ "التمييز التاريخي والمنهجي ضد فئة/المهمشين في اليمن"، عائشة الوراق، مركز صنعاء، 10 يونيو 2019، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7532>
- ¹² "من ليل إلى ليل أشد ظلاماً: التصدي للتمييز وعدم المساواة في اليمن"، صندوق إكول رايتس فاند، يونيو 2018، الصفحات 211-212
- ¹³ A/HRC/30/31، 7 سبتمبر 2015، الفقرة 77
- ¹⁴ "النموذج المتكامل للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي - التقييم الثاني للتعرض للخطر والاحتياجات"، اليونيسف، أبريل 2020، الصفحة 11، <https://www.unicef.org/yemen/media/5141/file/UNICEF%200142.pdf>
- ¹⁵ "من ليل إلى ليل أشد ظلاماً: التصدي للتمييز وعدم المساواة في اليمن"، صندوق إكول رايتس فاند، يونيو 2018، الصفحة 207
- ¹⁶ E/C.12/YEM/3، 14 مارس 2014، الفقرات 32-34

- ¹⁷ "من ليل إلى ليل أشد ظلاماً: التصدي للتمييز وعدم المساواة في اليمن"، صندوق إكول رايتس فاند، يونيو 2018، الصفحات 202-203؛ 'حتى الحرب تميّز: الأقليات اليمنية، المنفيون داخل الوطن"، رانيا الراجحي، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، يناير 2016، صفحة 12
- ¹⁸ "إبراز وإسماع أصوات المهمشين"، مارتا كولبورن، فاطمة صالح، محمد الحربي، سمية سليم، مركز صنعاء، 28 يونيو 2021، الصفحات 29-30، 55-56
- التصدي للتمييز وعدم المساواة في اليمن"، صندوق إكول رايتس فاند، يونيو 2018، الصفحات 202-203؛ 'نساء الأخدام يروين قصصهن عن العنف والظلم والفقر في اليمن'، منظمة ويتنس، 2 فبراير 2010، <https://www.youtube.com/watch?v=-3MqjbkwVEI&t=9>
- ¹⁹ "إبراز وإسماع أصوات المهمشين"، مارتا كولبورن، فاطمة صالح، محمد الحربي، مركز سمية سليم صنعاء، صفحة 11، 28 يونيو 2021
- ²⁰ "إبراز وإسماع أصوات المهمشين"، مارتا كولبورن، فاطمة صالح، محمد الحربي، مركز سمية سليم صنعاء، صفحة 29، 28 يونيو 2021

- ²¹ "من ليل إلى ليل أشد ظلاماً: التصدي للتمييز وعدم المساواة في اليمن"، صندوق إكول رايتس فاند، يونيو 2018، الصفحات 204-205؛ "إبراز وإسماع أصوات المهمشين"، مارتا كولبورن وفاطمة صالح ومحمد الحربي وسمية سليم مركز صنعاء، صفحة 29-30، 28 يونيو 2021
- ²² "حتى الحرب تميّز: الأقليات في اليمن، المنفيون في داخل الوطن، رانيا الراجحي، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، يناير 2016، صفحة 12
- ²³ "إبراز وإسماع أصوات المهمشين"، مارتا كولبورن، فاطمة صالح، محمد الحربي، مركز سمية سليم صنعاء، 28 يونيو 2021 صفحة 50
- ²⁴ "إبراز وإسماع أصوات المهمشين"، مارتا كولبورن، مارتا كولبورن، فاطمة صالح، محمد الحربي، سمية سليم، مركز صنعاء، 28 يونيو 2021، صفحة 50
- ²⁵ "تأثير الحرب على نظام العدالة في اليمن"، محمد الشويطر، مركز المعلومات والتأهيل القانوني الدولي، نوفمبر 2021، <http://ilacnet.org/wp-content/uploads/2021/12/The-Impact-of-the-War-on-Yemens-Justice-System.pdf>
- ²⁶ "وضع حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر 2014: تقرير النتائج التفصيلية التي توصل إليها فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن" (A/HRC/42/CRP.1)، مجلس حقوق الإنسان، 3 سبتمبر 2019، فقرات موجزة، متاح على الرابط: <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/yemen-gee/index>
- ²⁷ "اعتقال ناشط وضرب عمال النظافة: انتهاكات جديدة تطال المهمشين في تعز"، عبد الغني عقلان الصبري، صوت المهمشين، غير مؤرخة، <https://mohammshen-yem.net/archives/1569064>؛ "سلسلة انتهاكات جديدة تطال المهمشين في مديرية الشمايتين في تعز"، عبد الغني عقلان الصبري، صوت المهمشين، غير مؤرخة، <https://mohammshen-yem.net/archives/1568172>

28 "إبراز وإسماع أصوات المهمشين"، مارتا كولبورن، فاطمة صالح، محمد الحربي، مركز سمية سليم صنعاء، الصفحات 29-30، 28 يونيو 2021
29 A/HRC/31/56، 28 يناير 2016، الفقرة 37؛ A/HRC/30/31، 7 سبتمبر 2015، الفقرة 77؛ "نحو هوية عالمية موحدة: إطار عمل بشأن التمييز القائم
على أساس العمل والنسب، بما في ذلك الطبقة الاجتماعية"، المنتدى العالمي للمجتمعات التي تعاني من التمييز على أساس العمل والنسب، 29 أغسطس
2023

30 "التقرير النهائي للسيد يوزو يوكوتا والسيدة تشين سونغ تشونغ، المقرران الخاصان المعنيان بموضوع التمييز على أساس العمل
والنسب" (A/HRC/11/CRP.3)، مجلس حقوق الإنسان، 18 مايو 2009، الفقرة 4 والملحق،

<https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session11/A-HRC-11-CRP3.pdf>

31 الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 1

32 من ليل إلى ليل أشد ظلاماً: التصدي للتمييز وعدم المساواة في اليمن"، صندوق إكول رايتس فاند، يونيو 2018.

33 المرجع نفسه.

34 A/HRC/11/CRP.3، مجلس حقوق الإنسان، 18 مايو 2009، الفقرة 7، الملحق

35 المرجع نفسه.

36 المرجع نفسه.

37 "وضع حقوق الإنسان في اليمن: مذكرة مشتركة من المنظمات غير الحكومية المتعلقة باليمن للدورة السابعة عشرة للاستعراض الدوري الشامل المقرر
عقدها في 14 يناير 2014"، الشبكة الدولية للتضامن مع الداليت وشبكة كل الشباب من أجل المجتمع والتنمية، يونيو 2013؛ من ليل إلى ليل أشد ظلاماً:
التصدي للتمييز وعدم المساواة في اليمن"، صندوق إكول رايتس فاند، يونيو 2018؛

38 اتفاقية حقوق الطفل، المادتان 1 و19.1